الرمانيّ ومنهجه في التفكير النحوي

د. شذى عطا جرّار*

إن النحو العربيَّ، بقواعده وأحكامه، ومناهجه وأنماطه، مثال حيٌّ على نضج التفكير العلمى لعلماء العربية القدماء فى تاريخ نشأة النحو العربى، وتطوّره، حيث مرَّ هذا التفكير العلمى بمراحل: من النشأة والتطوير، ثم النضوج والازدهار، إلى المراجعة والبسط فى التأليف .

ويظهر أبو الحسن، علىّ بن عيسى بن علىّ بن عبد الله [1] الرّمانىّ النحويّ فى عصر النضوج والازدهار بنزعته المنطقية فى التأليف النحوي، وبشخصيته المستقلة، وآرائه المتفردة، إذ تجرّد من التبعيّة لنحويّ بعينه، يتبنّى آراءه، أو ينحاز لمذهب يتعصّب له، بل كان حرّاً بأفكاره، يناقش ويصدر أحكامه بثقة وقناعة.

فلذلك نجد هذا النحويّ البغداديّ المولد(٢) والمربى، بصرياً فى نظرته العقلية إلى النحو، وفى منهجه وأصوله العامة من قياس وسماع، كمسألة العامل فى المبتدأ مثلاً. وأمّا فيما يتصل بالأحكام الجزئية للمسائل النحوية، فكان يظهر أحياناً كوفىَّ الرأي والمذهب، كمسألة (كى) التى تنصب بنفسها، لا بأن المضمرة بعدها(٣). وقد استقل فى قليل من المسائل برأيه عن المذهبين وتفرّد، ففى رسالته الموسومة بالحدود مثلاً حيث اختصّ بمصطلحات مبتكرة لا تُعزى إلى مذهب بصريّ أو كوفىّ (٤)،وكذلك الحال فى مؤلفاته المستقلة به، فمثلاً نجد مصطلح الهامل الذي يقابل العامل فى كتابه: معانى الحروف، ومصطلح العقد الذي يعنى به الربط: من عطف بين الكلمات، أو جزاء وشرط بين الجمل فى رسالته: منازل الحروف(٥). وممّا استقل به كذلك مسألة الهمزة الداخلة عنده في حروف العلة بحجة تغيّرها(٦) .

---

* أستاذ مساعد النحو العربي قسم اللغة العربية – كلية الآداب جامعة الشرق الأوسط .

فمرد الرأي عنده لا يحكمه الهوى البصري، ولا الميل الكوفي ، بل هو قائم على حكم العقل والمنطق، حتى لو أدى به ذلك إلى مخالفة سيبويه؛ ولذلك نرى أن من أشهر ألقابه التي لقّب بها النحوي. (٧)

ولعل لشيوخه الذين تتلمذ عليهم، وهم على قلة عددهم، الأساطين في علوم العربية، الأثرَ في صقل شخصيته النحوية ، حيث حملوا له علم البصرة إلى بغداد، وهم: الزجّاج (٣١٦ هـ)، وأبو بكر ابن السرّاج (٣١٦هـ)، وأبو بكر بن دريد (٣٢١هـ). وهو لم يلازم أحداً من أساتذته مدّة طويلة، حيث أنهى مرحلة الدراسة على أساتيذه الثلاثة في سن مبكرة من شبابه، فقد مات كل من الزجاج وابن السراج وعمر الرماني عشرون سنة، ومات ابن دريد وعمره خمس وعشرون سنة. (٨)

وقد عاش الرماني معظم سني عمره في القرن الرابع الهجري الذي امتاز بالنشاط الفكري، والنضج الثقافي، والازدهار النحويّ. حيث تنوّعت ثقافة النحويين في عصره، وتفاوتت في نضجها وشمولها. فاتجه فريق منهم إلى المنطق والقياس، فأصبح بصري المنهج، وغلب على فريق آخر الحفظ والرواية فآثر منهج السماع، فكان كوفيّ المنهج، ثم نشأ في هذا العصر طبقة جديدة من النحاة في بغداد مزجت بين المذهبين فكان المنهج البغدادي. وقد بلغت أنماط التفكير النحوي في عصره من **قياس واستقراء وتحليل وتأويل وتعليل** مرحلة النضج والازدهار، والسعة في التصنيف والمراجعة.

وللرمانيّ(٣٨٤هـ) قرينان، شاركاه مرحلة طلب العلم، ثم كانا معه، من بعد، شيوخاً يقصدهم الطلاب، هما: أبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ). وكلٌّ من هؤلاء الثلاثة كان فرداً في أسلوبه بمعالجة النحو، والبحث فيه، وتعليمه، حيث روى ابن الأنباري أن بعض أهل الأدب قال:" كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون بعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، أما من لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرمانيّ، وأما من نفهم بعض كلامه دون

بعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافيّ "[٩]. فنستنتج من هذه الرواية أن السيرافيّ قد بَزَّ قرينيه في التعليم لا في العلم. على أن تفوّقه في التعليم لا ينقص من قدر الرمانيّ أو الفارسيّ العلميّ.

فقد سئل أبو حيان التوحيدي : أين أبو سعيد من أبي علي ، وأين علي بن عيسى منهما ؟ فأجاب : " **أبو سعيد** أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذهب العرب، وأدخل في كل باب، وأخرج من كل طريق، ... وأقضى في الأحكام ... وأما **أبو علي** فأشد تفرّداً بالكتاب، وأشد إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه مما هو علم الكوفيين، وما تجاوز في اللغة كتب أبي زيد، وأطرافاً مما لغيره، وهو علم الكوفيين،... وأما **علي بن عيسى فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق**."[١٠].

وأبو علي الفارسي يقول في الرماني: " إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله، فليس معه منه شيء."[١١] وأراني أحمل مقولة الفارسي هذه على محمل تفرّد الرمانيّ في تفكيره النحويّ، وتميّزه، من حيث مذهبه الذي لا يشبه مذاهب النحويين: بصريين وكوفيين مثلاً، وكذلك مصطلحاته اللغوية المبتكرة، كما مرّ بنا.

فأغلب الظن إذن أن ما استهجنه الفارسي من نحو الرماني هو طريقة عرضه المادة النحوية المتفرّدة، وأسلوبه فيها، حيث كانت قائمة على المنطق، حتى قال عنه ابن الأنباري إنه: " كان يمزج كلامه بالمنطق"[١٢]. وليس الاستهجان قائماً على آرائه النحوية أو مادته العلمية، فالقالب دون الجوهر هو الغريب،وهذا الذي نفهمه من قول بعض النحويين فيه:"ليس شأنه في النحو شأننا "[١٣]. الأمر الذي انعكس سلباً على الاستشهاد بآرائه من المتأخرين بعده؛ فعلى الرغم من كثرة مؤلفاته النحوية واللغوية، إلاّ أن القليل من أفكاره مبثوث في كتب النحو واللغة بالشكل الذي يظهر جهده في هذا الميدان، وبراعته في النظر إلى المسائل.[١٤]

والدليل على أن النقد موجّه للطريقة دون الفكر، أن العلماء قد شهدوا له بعلو الرتبة في النحو واللغة والكلام وغيرها من العلوم، فابن الأنباري يقول فيه: " كان من كبار النحويين . . . وكان متفنناً في العلوم: النحو واللغة والفقه والكلام على مذهب المعتزلة"(١٥).

ولهذا العلم الموسوعيّ المعرفة مؤلفات عديدة ، تشي بسعة علمه، وغزارة معرفته، ونظرة في تواليفه النحوية واللغوية تكشف لنا قيامها على شروح أو اختصارات أو تعليقات على كتب غيره من النحاة(١٦)، مع وجود طائفة من الكتب الخاصة به، والمستقلة بآرائه، منها: الاشتقاق الكبير، والاشتقاق المستخرج، والتصريف، والحروف، وهو كتاب مطبوع تحت عنوان معاني الحروف، والألفات، والإيجاز في النحو، والمبتدأ في النحو، والحدود الأكبر، والحدود الأصغر، ولعله الرسالة المطبوعة ضمن كتيّب: رسالتان في اللغة، والألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، وهو مطبوع، ومنازل الحروف، وهي رسالة مطبوعة.

وقبل أن أدرس التفكير النحويّ عنده، أقف عند تطوّر التفكير النحويّ حتى عصره. حيث يتمثّل هذا التفكير بمسيرة البحث النحويّ المتوافقة مع نشأة النحو العربىّ بقواعده، ومن ثمّ تقعيد هذه القواعد المؤثّرة فى نشأة فكر النحاة، ثمّ تعدّده، حيث برز مصطلحان فى دراسة النحو، هما: القاعدة النحويّة الثابتة، والتقعيد لها، بمعنى وسيلة إنتاجها، ومنهجيّة دراستها وتفسيرها. حيث برز التواكب بينهما ضمن أطوار وأنماط، فمرّت القاعدة النحوية التى هى الجزء المشكّل للنحو العربى بتضافرها مع مثيلاتها بأربعة أطوار،هى: طور النشوء، ثم طور النمو، ثم طور النضوج، ثمّ طور البسط فى التأليف(١٧). وخلال هذه الأطوار برزت أنماط من التفكير التقعيدي النحوي ، وهى(١٨) :

* **القياس** : حيث بدأ النحويون بتحديد الظواهر المطردة ، وعدّها مقياساً، ثم أصبح لا بد لكل قياس من أصل وفرع وعلّة وحكم ، وهى أركانه .

***الاستقراء**: حيث بدأ النحاة بالتقصى للمأثور عن العرب، ثم إعمال الفكر، واستخراج القواعد، وقد حدّدوا أسلوباً لاستقراء النصوص اللغوية

يعتمد عدداً من الأسس منها: تحديد مصادر المادة اللغوية، وأهمها السماع والرواية، ونقد مصادر المادة، بتحديد القبائل التى يسمع منها، ويروي عنها، وعدالة الناقل للمادة اللغوية، واتصال السند.

* **التحليل والتفسير(التأويل النحوي)**: حيث بدأ على شكل محاولات جزئية وبسيطة قائمة على الاجتهاد الشخصي المبني على الذكاء في القدرة على **استقراء** الظاهرة ثم **تصنيفها** لإمكانية **تحليلها**، ومن ثم **تفسيرها** للخروج بالقاعدة. ثم تحولت محاولات التحليل والتفسير هذه إلى منهجيّة في تناول النصوص بأساليب متقنة، وتخريج ما يخالف القواعد منها.

***التعليل**: اقتصر التعليل في بداياته على تسويغ القواعد والأحكام، والبحث عن الأسباب الكامنة وراء القاعدة النحوية، ثم تطور ليتناول جزيئات البحث النحويّ كلها، حيث بدأت تظهر نماذج مختلفة للعلل. وأخيراً انتقل إلى مرحلة جديدة في إيجاد ما ينبغي أن يتسق مع العلل. فبعد أن كان التقعيد هو الهدف، والتعليل تسويغ لأحكامه، أصبحت العلل هدفاً رئيساً في البحث النحوي، حيث يمكن تعديل القواعد لتتفق والتعليلات ، فنشأت نظرية التعليل(١٩).

ونستطيع أن نلمس أنماط التفكير النحوي عند الرماني من خلال التأمل في بعض مؤلفاته النحوية. وقد ارتأيت النظر التحليليّ لمؤلّفين متخصِّصين في الحروف، وهما: رسالته: منازل الحروف، وكتابه: معاني الحروف؛ للتعرّف إلى منهجه في التفكير النحوي فيهما،لاسيما وهما من مؤلفاته الخاصة به، والمستقلة بآرائه، وذلك من خلال محورين:

- ترتيبه المادة العلمية فيهما.
- منهجيّته في التأليف لهما.

وذلك بمعالجة المؤتلف بينهما، ثم بالوقوف عند بعض المختلف، في كل من: الحد للمسائل النحوية، ثم في المحتوى لها. حيث سأتتبع مسائل مختارة من المؤلفين تبرز منهجه في التفكير النحويّ: من ولع بالقياس، ورصد لآراء

النحويين: بصريين وكوفيين، وترجيح لرأي دون آخر، وعناية بالعلّة، وإظهار للأحكام، وكذلك التعليل الذي يغطي مستويات اللغة الأربعة: الدلاليّة والنحوية والصرفيّة والصوتيّة، والعناية بالتحليل والتفسير والتأويل.

فوقفة عند عنواني هذين المؤلفين ومحتوياتهما ، توضح لنا أن دلالة مصطلح الحروف عنده مخالفة لحد الحرف الذي ذكره في رسالته: الحدود، حيث قال:" الحرف: كلمة لا تدلّ على معنىً إلا مع غيرها ممّا معناها في غيرها."(٢٠) فهو بهذا التعريف يخرج كلاً من الاسم والفعل، اللذين يشملهما مع الحرف في المؤلفين المدروسين، حيث الحرف فيهما هو الكلمة بأقسامها الثلاثة. هذا من حيث المؤتلف بينهما، أما المختلف، فقد كان في التسمية دون معناها، حيث المعاني هي المنازل، فالحرف يكتسب المعنى وفق منزله الذي ينزله، وإن كان قد توقّف في الكتابين عند بعد الأسماء والأفعال التي لها معنى في ذاتها دون منازلها.

ولم يسلك الرماني منحىً واحداً في عرضه مادتيّ الكتاب والرسالة بكل فروعهما، وإن كان الإطار العام للعرض يوحي بإحكام المنهج، ففي كتابه: معاني الحروف لم يحكم الفروعَ منهجٌ واحد واضح مطّرد من أول الكتاب إلى آخره . فقد أورد الحروف الأحادية مرتبة ترتيبًا هجائيًا، لكنه تخلى عن هذه الطريقة في عرضه للثنائية منها، فبدأ بسردها مرتبّة هجائياً ثم خلط.، وكذلك بالنسبة للثلاثية، والرباعيّة التي وردت دون ترتيب، حيث قسّم الحروف إلى :

- حروف أحادية : الهمزة، الباء، التاء، السين، الفاء، الكاف، اللام ، الواو.
- حروف ثنائية : ال، أم، أنْ، إنْ، أو، أي، لا، ما، وا، ها، يا، بل، عن، في، مِن، قد، كي، لن، لم، لو، هل، مذْ.
- حروف ثلاثية : منذ، نعم، بلى، ثمّ، جير، خلا، رب، على، سوف، إنَّ، أنَّ، ليت، ألا، إلى، إذن، أيا، هيا.
- حروف رباعية : حاشا، حتّى، كأنّ، كلاّ، لولا، لوما، لعلّ، إلاّ، أمّا، إمّا، هلاّ، لمّا، لكنّ.

وكذلك فقد عرض محتويات رسالته: منازل الحروف ضمن عدد الأحرف المشكّلة لكل حرف من حروف المعاني، دون أن يفرد لها عنوانات كما فعل بمعاني الحروف، فابتدأ بالأحادية منها، وثنّى بالثنائية، فاصلاً بينها بـ(أيّ) الثلاثيّ، و(حتّى) الرباعي دون إظهار للسبب، وختم الثنائية بلام الإضافة الأحاديّ، فلم يدرجها مع اللامات، ، ثم أورد من الرباعيّ اسم الفعل (رويد)، ثم تلاها بعنوانات خارجة عن منهجه في عرض الحروف، حيث دأب في رسالته، وكما هي الحال في كتابه، على عرض مسمىّ الحرف، ثم تفصيل الكلام فيه، ولكنه خرج عن سمت المنهج، فخصّص القسم الأخير من رسالته لعرض عنوانات تشمل شرح مجموعة متماثلة من الحروف، وأعني الكلمات، ضمن عنوان واحد، وهي:تصرّف الحروف، والخبر، والأسماء التي تعمل عمل الفعل، حروف الزيادة. ثم أورد خمسة فروقات بين الحروف، وهي: الفرق بين (أمّا) و (إمّا)، والفرق بين (إنَّ)و (أنّ)، والفرق بين (أم) و(أو)، والفرق بين (لو) و (أن)، والفرق بين(إنْ) و(أنْ).

وقد أورد الأحرف دون أن يصنّفها بعنوانات عدديّة تجمعها، كما فعل في معاني الحروف، كما أنه لم يوردها خاضعة لترتيب محكم وفق الحروف الهجائية، فكانت على النحو التالي:

- الأحرف الأحادية: اللامات، الألفات، الهاءات، الياءات، النونات، التاءات. لام الإضافة.
- الأحرف الثنائيّة: وجوه (ما)، مَنْ، أنْ المخفّفة، إنْ،
- الأحرف الثلاثيّة: أيّ
- الأحرف الرباعيّة: حتّى، رويْد.

هذا عن ترتيبه المادة العلمية فيهما: أما بالنسبة لمنهجيّته في التأليف فيهما ، فإن عرضًا **للأحرف المؤتلفة** في الكتابين جدير بإبراز هذه المنهجيّة بشكل جليّ. حيث ابتدأ الكلام في كتابه: معاني الحروف بالحروف

الأحادية، وأوّلها **الهمزة**، والتي قابلها في رسالته: منازل الحروف **بالألفات** حيث يقصد بها الهمزة، دونما تفريق بين الهمزة والألف، ممّا يعد مأخذاً عليه، وقد قال في الهمزة في كتابه: معاني الحروف، ذاكراً مواطن استخدامها، ومعانيها تبعاً لذلك: "وهي تستعمل في موضعين: في النداء، والاستفهام. فإذا استعملت في النداء فلا ينادى بها إلا القريب دون البعيد؛ لأن مناداة البعيد تحتاج إلى مد الصوت، وليس في الهمزة مد." (٢١) فلاحظ أنه ذكر **علّة** استخدامها لنداء القريب فقط دون البعيد وهي **علّة صوتيّة**، فليس في الهمزة مد؛ والمناداة تحتاج إلى مد الصوت.

- ثم نراه يفصّل القول في ذكر معانيها إن كانت في موضع الاستفهام، ممثّلاً على كل معنى بمثال توضيحيّ سهل بأسلوب تعليميّ خال من الإغلاق الذي وسمه به بعض أقرانه، ومستشهداً في كثير من الأحيان بشواهد نحوية قرآنية وشعريّة دون تخريج لها في معظم الأحايين، ومعلّقاً وشارحاً لها عندما يستشعر احتمالية التباس المعنى على المتلقيّ. فهو يتابع شرحه حول الهمزة قائلاً: "وإذا استعملت في الاستفهام فإنها تأتي فيه على أوجه:
- منها أن يكون **على جهل من المستفهم**، كقولك: أقام زيدٌ؟ أزيد عندك أم عمرو؟.
- ومنها أن يكون **إنكاراً**: أزيدٌ أمرك بهذا؟ أمثل عمرو يقول ذلك؟ كقوله تعالى:"آلله أذن لكم أم على الله تفترون" [يونس ٥٩]، "آلذكرين حرّم أم الأنثيين؟"[الأنعام ١٤٣-١٤٤]
- ومنها أن يكون **توبيخاً**: كقوله تعالى:"أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله؟" [المائدة ١١٦] هذا (توبيخ) لعيسى – عليه السلام – في اللفظ، ولقومه في المعنى؛ لأن الله تعالى علم أن عيسى لم يقل ذلك. ولكن قال ذلك له بحضرة قومه ليوبّخهم على ذلك، ويكذبهم فيما قالوه.
- ومنها أن يكون **تعجّباً**. كقولك: أيكون مثل هذا؟

- ومنها أن يكون **استرشاداً**، كقولك للعالم: أيجوز كذا كذا؟ كقوله تعالى: " أتجعل فيها من يفسد فيها؟" [البقرة ٣٠] ؛ وذلك أنهم استرشدوا ليعلموا وجه المصلحة في ذلك. وقيل: هي **تعجّب**، تعجّبت الملائكة في ذلك. وزعم أبو عبيدة أنها إيجاب، وليس بشيء؛ لأن الملائكة لا توجب ما يوجبه الله، ولا تصرف همزة الاستفهام على معنى الإيجاب؛ ولأن الاستفهام خلاف الواجب.
- وتكون تقريراً وتحقيقاً، وذلك إذا دخلت على (ما) أو (لم) أو (ليس) كقولك: أما أحسنت إليك؟ ألم أكرمك؟ألست بخير من زيد؟ والجواب: بلى. وإن شئت قلت: ألست خيراً من زيد؟ قال جرير:

ألستم خيرَ من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

- ويكون **تسوية**. " (٢٢)

فعندما كانت بمعنى الاستفهام المحض عبّر عن ذلك بقوله: " على جهل من المستفهم" وربما هذا هو الغموض الذي نعت به بعض المحدثين مصطلح الرمانيّ، ولا أراه غموضاً، وإنما تبسيطٌ وفقاً لأسلوبه التعليميّ الذي ذكرته سالفاً.

وفي عرضه الاستفهام الذي يفيد التوبيخ، شرح الشاهد القرآني معلّلاً تخريجه له **بعلّة دلاليّة**، فالتوبيخ لعيسى –عليه السلام - لفظاً، ولقومه الذين كانوا بحضرته معنى. وأمّا في عرضه شاهد الاستفهام الذي يفيد الاسترشاد، بيّن سبب استرشادهم. ثم تدارك أنّ هناك من يورد الشاهد مستدلّا به على معنى الاستفهام التعجّبي، دون أن يذكر صاحب هذا الرأيّ. ونراه موضوعيّاً لا يجد ضيراً في ردّ رأي أورده عالم بصريّ، وهو أبو عبيدة، ناعتاً رأيه بأنه ليس بشيء، القائل بإيجاب الاستفهام هنا، وعلته في ردّه الرأي **علة دلاليّة** أيضاً، إذ لا يأتي الاستفهام بمعنى الإيجاب.

وفي عرضه الاستفهام الذي يفيد التقرير أو التحقيق نجده بعد أن يضرب الأمثلة الموضّحة على أدوات التفي الثلاث التي أوردها يأخذ بأصل من

أصول النحو يبرز منهجه في التفكير، إذ يعتمد **السماع** بالنقل عن المأثور من كلام العرب، فيستشهد بشاهد شعريّ لجرير يؤكّد فيه ورود معنى التحقيق والتقرير للاستفهام. فهو لا يقف عند الشاهد القرآني وحده بالاستشهاد، وإنما يعتمد كلام العرب أيضاً، وهذا ديدنه أيضاً في رسالته: منازل الحروف، مما يجعلنا نعدّه من سبيل **المؤتلف** بين المذهبين.

ونراه في نهاية باب الهمزة يعرض لمصطلحي الحروف الهوامل والعوامل، قائلاً: "وإنما لم تعمل الهمزة شيئاً، وكانت من الهوامل؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر."(٢٣) فهو يعرّف الحرف الهامل بأنه الحرف الذي يدخل على الاسم والفعل، ولا يكتفي بذكره، وإنما **يحمل المصطلح على الضد**، فيكون الحرف العامل هو الحرف الذي يختص بالفعل أو الاسم. **والحمل على الضد، وكذلك الحمل عل النظير هما من أساليب القياس** الرفيعة التي يأخذ بها الرانيّ في كلا المؤلفين. وهو بعد أن عرّف المصطلح مطمئناً لوضوحه بالنسبة للمتلقيّ، لم يجد حرجاً في أن يستفتح الكلام عن كل حرف بعد الهمزة بذكر كونه عاملاً أو هاملاً من بدء العرض له.

وأما **الألفات** التي عرضها في رسالته الموسومة بمنازل الحروف، وبموازنتها **بالهمزة** التي عرضها في المعاني، فإن منهجيّته اختلفت تماماً، حيث خلط حروف المعاني بحروف المباني أثناء عرضه معاني الهمزة، وكذلك فقد لجأ للاختزال في العرض، بذكر المعنى، وضرب المثال، والشاهد القرآنيّ والشعري دونما ترتيب معتمد في إيرادهما إن وجدا، بمذهب يخلو من التعقيد، حيث يقول: "والألفات إحدى عشرة، وهي:

١.**ألف الأصل**، نحو قوله تعالى: " أتى أمر الله"[النحل ١]،وقوله: "من حميم آن" [الرحمن ٤٤].

٢.**وألف الوصل**، نحو: اذهب في الأمر واضرب واقتل، ونحو: اقتدر واستخرج وانطلق، واحمّار، فكل ما كان على هذه الأمثلة من الفعل فألفه ألف وصل، والأبنية الثلاثة من الثلاثيّ في الأمر، وباقي الأبنية في الماضي.

٣.**وألف القطع**، نحو:أكرَمَ يُكرِمُ، وأحسَنَ يُحسِنُ، وأقامَ يُقيمُ، فألفه إذا أمرْتَ ألف قطع يُبتدأ بها بالفتح، نحو: أَحسن وأكرم وأقام، وإنما سميّت قطعاً لأنها تقطع في الأمر وفي الاستئناف وفي الوصل، وليس شيءٌ من الألفات تقطع غيرها، لأنك تثبتها في درج الكلام، نحو: يا زيد أكرمْ عمراً، وأما غيرها فتسقط في درج الكلام إذا أمرت." (٢٤)

فتلاحظ من المعانى الثلاثة الأولى التى أوردها أنها همزات مبنى، فهو يبتكر مصطلحاً جديداً بقوله: ألف أصل، دون تفصيل، ويتابع فى منهجيّة الاختزال فى عرض الأحرف هنا دون شرح للمعنى أو تخريج للشاهد. وبتنعّم الشاهدين القرآنيين، نجده يخص (**فاء**) الفعل الثلاثىّ المجرّد، و(**فاء**) الاسم الثلاثىّ **بألف الوصل**، من مثل: أتى، وأمر، وكذلك (**فاء**) آنٍ، اسم الفاعل الثلاثى.

ونجد أن أمثلة همزة الوصل المضروبة خاضعة لمنهج محكم، حيث ابتدأ بالفعل الثلاثىّ، موردا ثلاثة أمثلة على أمره بفتح العين وكسرها وضمّها. ثمّ ثنىّ بالفعل المزيد، ضارباً أيضاً أربعة أمثلة على الأوزان التالية: افتعل، واستفعل، وانفعل، وافعالّ. خالطاً الخماسى بالسداسىّ. وهو ويبحث هنا فى البنية الصرفية للكلمة التى تدخل فيها همزة الوصل، وهمزة القطع، فعلّة وصل الهمزة وقطعها جاءت **علّة صرفيّة صوتيّة**، فهمزة القطع تثبت فى درج الكلام، أما همزة الوصل فتسقط.

ويذكر الرمانى همزتين يأتى ترتيبهما السابعة والثامنة وفق عرضه الهمزات، ولكننى ارتأيت الحديث عنهما هنا كونهما تابعتين لحروف المبنى، كما هى حال سابقاتهما، والتى وسمهما **بألف الأداة، وألف الجمع،** إذ قال:

" ٧. **وألف الأداة**، نحو: (إنّ) و(أو) و(أمْ) وما أشبه ذلك

٨. **وألف الجمع** نحو: أنفس، وأكلب، وكل ما كان على زنة أفعُل."(٢٥) وقد خصّ وزناً من جموع القلّة بالمثالين دون غيرها من جموع التكسير، دونما تعليل أو تسويغ أو تفسير يوضّح به مراده في اختياره.

وبذلك تكون هذه الهمزات خاضعة لتصنيف صرفيّ بحت، لا علاقة له بمعاني الحروف النحوية التي يظنّ من عنوانه أن رسالته تخصصت بها، والتي يستأنف حديثه عنها في النقاط الثلاث التالية، حيث يقول:

"٤.وألف الاستفهام، نحو: أزيد عندك؟ أعمرو في الدار؟

٥. وألف التقرير، نحو قولة الحاكم: ألَهُ عليكَ كذا وكذا؟ يعني ما يدّعيه خصمك يقرره على ذلك.

٦. وألف الإيجاب، نحو قول الشاعر:

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راحِ

وكقول الله - جلّ وعزّ -: " أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى" [القيامة ٤٠]، وقوله: " أليس الله بكاف عبده" [الزمر ٣٦]." (٢٦)

فنلاحظ من هذه النقاط الثلاث أن أنواع الألفات هنا هي معاني همزة الاستفهام التي ذكرها في كتابه معاني الحروف: فألف الاستفهام هنا تقابل همزة الاستفهام التي تكون على جهل من يستفهم،. مع تشابه بالأمثلة إلى حدّ كبير. وألف الإيجاب هنا هي همزة الاستفهام التي تفيد التقرير والتحقيق هناك، كما مرّ بنا، حيث سبقت بنفي، وقد أورد شاهد جرير نفسه، وعزّزه بشاهدين قرآنيين.

ولكن المسألة هنا، وهي ما يعدّ تضارباً وتداخلاً في المادة العلمية، أن الرماني في منازل الحروف غيّرَ مفهوم همزة الاستفهام التي تفيد التقرير، ويظهر الخلط وعدم وضوح المصطلح بموازنة التعريفين، فالتقرير هنا خال من نفي يسبقه، حيث ميّز بين التقرير والإيجاب، بينما هو في معاني الحروف مسبوق بنفي. وللوهلة الأولى نعدّ الاختلاف هنة تشكك في صحة

المعلومة عنده، حيث الاختلاف في العرض دون المحتوى يعد تنوّعاً وإثراء. وأراه قد استدرك في المنازل خلطاً وقع به في المعاني: عندما قصر الاستفهام التقريريّ على المنفيّ، وهو الأضعف هنا، فصنفها أنها تقرير وتحقيق من منطلق أن **نفي النفي إثبات**؛ فقول جرير: ألستم خير من ركب المطايا، يعني: أنتم خير من ركب المطايا. وشاهد ذلك عندي حَمْلُ الزّمخشريّ الهمزة في قوله تعالى: "ألم تعلم أن الله على كلّ شيء قدير."[البقرة ١٠٦] على التقرير، حيث مراده تقرير ما بعد النفي. فالأقوى عندي هو ما ذهب إليه في المنازل من إفادتها الإيجاب.

ويتابع الرماني ذكر معاني الهمزة، حيث يقول:

" ٩. **وألف التخيير**، نحو قوله – عزّ وجل - : " فإمّا منّاً بعد وإمّا فداء." [محمّد ٤].

١٠. **وألف التفصيل (التخيير)**، نحو قوله – تعالى – " فأمّا ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى" [فصّلت ١٧] ، ونحو قولهم: أمّا بعد، فقد كان كذا ...." (٢٧) وأراه هنا يعنى بالألف الهمزة التى تأتى فى بناء كلّ من إمّا وأمّا، فهى هنا حرف مبنى، ولا أدري من أي منطلق أوردها فى الهمزات؟ ربما كان يريد إيضاح الفرق فى معنى عن كسرها وفتحها، لكنه خصّص عنواناً فى آخر رسالته للفرق بين أمّا وإمّا، حيث قال: " **(أمّا) للاستئناف بتفصيل** جملة قد جرى ذكرها، نحو قول القائل: أخبرنى عن أحوال القوم؟ فتقول مجيباً له: أمّا زيدٍ فخارج، وأمّا عمرو فمقيم، وأمّ خالد فسرق. وكذلك إذا قلت: حرف كذا على أربعة أوجه: أمّا الأوّل فكذا، وأمّا الثانى فكذا، وهكذا حتى تأتى على تفصيل جملة العدد الذي بدأت به. وليس كذلك (إمّا) **لأن معناها معنى (أو) فى الشكّ والتخيير والإباحة وأخذ الشيئين على الإبهام** لا فرق بينهما إلاّ من جهة أنه بـ(إما) شاكّاً، نحو: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، فإذا أتيت بـ(أو) دللن على الشك عند ذكر التالى نحو قولك: ضربت زيداً أو عمراً." (٢٨)

فالمتأمل فى ما أورده فى عرضه المعنيين الأخيرين لهمزة المبنى يجدهما واردين بوضوح فى تفصيل الفرق بين إمّا وأمّا، فقد ورد المعنيان فى شرح الفرق بينهما لفظاً، وبهذا يظهر لنا منهج الرمانىّ العلمىّ الواضح القصد فى ذهنه، والمحدّد الغرض، والبيّن بأسلوب موجز.

فهو يذكر معنى واحداً من معاني (إمّا)، ويضرب لذلك مثلين توضيحيين، ثم بعرض معنى (أمّا) مفرّقاً بينهما بقياس معناها بمعنى (أو)، والتي تفترق عنها أيضاً في معنى زمن دخول الشك في الكلام.

ولأن هدفي هو استشفاف منهجه النحويّ في التفكيرمن خلال عرض المؤتلف في مؤلفيه المختارين، تجدني أقف عند (أمّا) و(إمّا) اللتين فصّل القول فيهما في حروف المعاني ملتمسة الفروقات التي تظهر تميّزاً في شخصيّته النحويّة المترجمة أفكاراً وأمثلة وشواهدَ.

فـ(أمّا)، التي ذكر لها معنى التفصيل فقط في المنازل، يفصّل القول في معانيها في المعاني قائلاً: " وهي من الحروف الهوامل، ولها موضعان: **أحدهما : أن تكون لتفصيل الجمل**، وذلك نحو قولك: جاءني أخوتك: فأمّا زيدٌ فأكرمته، وأمّا عمرو فأهنته، وأمّا جعفر فأعرضت عنه. قال - تعالى - : فأمّا اليتيم فلا تقهر، وأمّا السائل فلا تنهر، وأمّا بنعمة ربك فحدّث" [الضحى ١١]. **والثاني**: **أن تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف**، وعلى هذا يَردُ ما يأتي في أوائل الكتب، نحو قولك: أمّا بعد، فكذا. **ولها موضع ثالث هي فيه مركّبة**، وذلك قولك:أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك، والأصل: أن ما أنت فأدغمت النون في الميم بعد أن قلبت إلى لفظها، وما عوض من الفعل المحذوف، والتقدير: إن كنت منطلقاً، فحذفت كان، وعوّض منها ما وأتى الضمير المنفصل؛ لأن التاء ضمير متّصل لا يقوم بنفسه، ونصبت منطلقاً؛ لأنه خبر كان المحذوفة موضع أن، نصب لأنه مفعول له. والمعنى : من أجل أن كنت منطلقاً انطلقت معك، وأنشد سيبويه:

أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر   فإنّ قوميَ لم تأكلهم الضَّبع " (٢٩)

فقد ابتدأ شرحه عن (أمّا) بتحديد كونها عاملة، فقد أولى عناية بالغة بالعامل في كتاب المعاني كلّه، فكما مرّ بنا حدّد مصطلح العامل والهامل، شرع في تطبيق القضيّة على مفردات الكتاب بتحديد عاملها من هاملها على حدّ تعبيره. بينما أهمل ذكر العامل في المنازل.

ثم يسرد معاني (أمّا)، ويتبعها بذكر مثال عليها، والشاهد إن وجد. فبموازنة المعاني هنا مع ما ذكره في المنازل نجد أن منهج الرمانيّ أكثر نضجاً في المعاني منه في المنازل، وأكثر تخصّصاً، والتصنيف للحروف ومعانيها أفضل وأشمل، والأمثلة والشواهد أكثر إيراداً وإحكاماً وأحسن تعبيراً، كما أنه يذكر الفروقات في المذاهب النحويّة، وشرحه وتحليله جاء فيه أدقّ وأوسع، فهو يحلل بتفصيل دقيق (أمّا) المركبّة تحليلاً صرفيّاً، رابطاً إياها بالإعراب النحويّ، ذاكراً **العلّة النحويّة،** في عدم قيام الضمير المتّصل بنفسه. وهو يورد شاهداً أورده سيبويه، شيخ النحاة البصريين. بينما اتّسمت رسالة المنازل بالاختصار وكأنها جاءت لأصحاب الاختصاص العالي الذين لا يعوزهم الاختزال عن فهم المراد. فهو يورد شاهد سيبويه هذا لكن في موضع مخالف للذي ارتآه له في المعاني، فقد أورده في حديثه عن وجوه (ما) بحديث مختصر بعيد عن التفصيل الذي قدّمه بالمعاني.

ومن الأحرف المختلفة التي تفرّد بعرضها في معاني الحروف دون منازل الحروف والذي يظهر لنا منهجه في التفكير،حرف الباء، فقد قال فيه: " وهي من العوامل ، وعملها الجر، وهي مكسورة، **وإنما كسرت لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر**، ولا يعترض على هذا بالكاف؛ لأن الكاف قد تكون اسماً، وهم اعتزموا على أن يفرقوا بين حركة ما لا يكون إلاّ حرفاً، نحو الباء واللام، وحركة ما قد تكون اسماً نحو الكاف. والباء تأتي على وجوه... وتكون زائدة ، وإن كانت كذلك كانت لها مواضع : أحدها أن تدخل على الفاعل، كقوله تعالى: "كفى بالله شهيداً" [النساء ٧٩] ، والمعنى كفى الله، ولكن الباء دخلت للتوكيد. وقال ابن السرّاج : ليست بزائدة ، والتقدير: كفى

والاكتفاء بالله، **وهذا التأويل فيه بُعد؛ لقبح حذف الفاعل، ولأن الاستعمال يدل على خلافه** ، قال عبد بني الحسحاس :

عميرة ودع أن تجهزت غادياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

فهذا كما تقول : كفى الله ." (٣٠)

فهنا أيضاً استفتح شرحه للحرف بذكر كونه عاملاً، ثم التفت لذكر **العلّة، وهي هنا صوتية،** فذكر سبب كسر حرف الباء العامل هنا ، وبهذا نرى أن **العلّة** عنده في المؤلفين قد غطّت مستويات اللغة الأربعة: **الدلالية، والنحويّة، والصرفية، والصوتيّة.**

وهو يستأنف تعليله **بعلة نحوية صوتية** في (آن)، مورِداً تفسيرا لقبول كسر العامل في مثل الباء واللام الحرفين، وعدم كسرها في الكاف القابلة للاسمية والحرفية معاً. ويستشهد بالصحيح من الشواهد القرآنية والشعرية على عادته في شرحه المعاني. فهو عندما نقل رأي السيرافي وناقشه، كان حرّ الفكر يعتمد إلى عقله وعلمه، يعرض الرأي ويناقشه ، ثم يبرهن ويحكّم بنظرة عقلية مستقلة. فهو صاحب فكر ومنطق، لا يجد ضيراً في الخروج عن رأي من سبقه من شيوخه، وإن كان أستاذه، وهو يدحض الرأي بأدب التلميذ الموقِّر أستاذه، فلم يقبّحه، ولم ينعته بالضعف فبرز حسن تخلّصه بقوله: "وهذا التأويل فيه بعد." وتعليل رفضه رأي أستاذه تعليل يعتمد **القياس والسماع** في (آن). فالقياس في قبح حذف الفاعل، والسماع في إيراده بيت سحيم، والذي يدل على عدم حذف الفاعل، ويعود فيربط السماع بالقياس قائلاً: " فهذا كما تقول: كفى الله." وهكذا نرى كيف عضد القياس بالسّماع، لجأ للتحليل والتفسير والتعليل، وإيراد العلل، واهتم بالعامل.

فهو كثير اللجوء **للقياس** والاعتماد عليه في تعليل أحكامه النحوية، حيث اتخذ منه أداة أقام عليها مناقشاته النحوية وبنى عليها أحكامه. فالقياس معقل النحو، فهذا الكسائيّ يصف النحو قائلاً: "إنما النحو قياسٌ يتّبع"(٣١) ،وقد بلغ القياس ذروته في عصره، حيث نهض به الفارسيّ وتلميذه ابن جنيّ، فنظرة في

"الخصائص" تجعلنا ندرك اطراد القياس عندهما على المسائل كلها. فهل استطاع الرمّاني أن يكافئ قرينه الفارسيّ في هذا؟

إنّ الرمانيّ من أصحاب مذهب "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب." والقياس عنده كما عرّفه هو نفسه في الحدود: " الجمع بين **أوّل وثانٍ**، يقتضيه في صحة الأوّل صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأوّل."(٣٢) وهو بهذا التعريف يحمل النظير غير المنقول عن العرب على المنقول المستقرأ من كلامهم في **الحكم لعلّة** جامعة بينهما. وتظهر أركان القياس الأربعة في تعريفه هذا: حيث الأوّل منها،وهو الأصل المقيس عليه، عبّر عنه بالأوّل، والثاني، وهو الفرع المقيس، عبّر عنه بالثاني، ويظهر كلّ من الثالث وهو الحكم، والرابع وهو العلّة الجامعة في معنى الحد، حيث يجمع الأصل والفرع بحكم الصحة والفساد بهدف تعليله.

فمن الأمثلة التي توضّح بعض أنماط التفكير النحوي عنده، من ولع بالقياس، وعناية بالتأويل والتحليل والتفسير، وإيضاح للعلّة بضربه الأمثلة الموضّحة لمقصودهما ما جاء في رسالته "**منازل الحروف**" عندما عرض أوّلاً **الفرق بين** (لو) و (إنْ) قائلاً: "إنّ (لو) **لما مضى، و(إنْ) لما يستأنف، وكلاهما يجب بهما الثاني لوجوب الأوّل**، تقول: لو أتيتني لأكرمتك، تدل على أن الإكرام كان يجب بالإتيان، وتقول: إن أتيتني أكرمُتك، فتدلّ على أن الإكرام يجب بالإتيان في المستأنف، كما دللت في (لو) على أنه كان يجب به في الماضي."(٣٣)

فقد أبرز هنا **حكم شرط** كل من " لو"، و"إنْ"، ، بعرض **المختلف** أولاً، وهو معنى كلٍّ منهما، ثم المؤتلف، وهو **الحكم**، في أن كليهما يجب به الثاني لوجوب الأوّل. ضارباً على ذلك مثالاً توضيحيّا تعليميّاً بسيطاً ليقرب القاعدة النحوية إلى ذهن المتلقي، فهو يتكئ على المعنى، حيث لا يمكن أن تجرّد دراسة حروف المعاني عن معانيها التي تتعدد تبعاً للمقام والمقال.

ولكنه في كتابه المعاني عندما أورد معاني (إنْ) العاملة قال: "وزعموا أيضاً أنها تكون بمعنى (لو) قالوا ذلك في قوله تعالى:"لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا إنْ كنّا فاعلين" [الأنبياء ١٧] في قراءة من كسر الهمزة، **والبصريون يأبون ذلك، ويقولون: (إن)ها هنا شرط**." (٣٤)

فهو لم يخرّج الشاهد على ما وضّح من فرق بينهما في المنازل، حيث (لو) فيها معنى الشرط أيضاً، ولكنها تختصّ بالماضي دون المستأنف من الزمن. فعرضه رأي البصريين بردهم أن تكون (إنْ) بمعنى(لو) في الشاهد بقوله:" **والبصريون يأبون ذلك، ويقولون: إن ها هنا شرط**." يجعل كلامهم مغلوطاً ناقصاً، حيث (لو) فيها معنى الشرط أيضاً، فتعليلهم خاطئ هنا على حسب ما أورد هو في المعاني والمنازل من إفادة الأداتين الشرط، باختلاف اختصاص كلٍّ منهما بزمن معيّن. ففي الشاهد دخلت (إن) على فعل ماضٍ (كنّا)؛ فردّ تخريجها أنها بمعنى (لو) ناقص هنا، وكان عليه أن يوضّح المعنى بتؤدة، وتفصيل، كما فصّل القول عندما ذكر معاني (لو) في بابها في كتابه المعاني، وذكر العلّة المنطقّة لكونها هاملة، قائلاً:"وإنما لم تعمل (لو) وفيها معنى الشرط؛ لمخالفتها حروف الشرط، **وذلك أنها لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط**. ألا ترى أنك تقول:إن قمت غداً قمت معك، في معنى: إن تقم غداً أقم معك، ولا تقول: لو قمت غدا قمت معك، وإنما تقول: لو قمت **أمس** لقمت معك." (٣٥)

ولهذا أرى أن التعليل الذي كان يجب أو يورده في هذا الشاهد أن البصريين أبَوْا ذلك؛ لآن (لو) لا تردّ الماضي مستقبلاً كما يفعل حرف الشرط (إنْ). وهذا هو عينه الذي عناه عندما خصّ (لو) بالماضي، و(إنْ) بالمسأنف في عرضه الفرق بينهما في المنازل.

ثم نراه في منازل الحروف يقيس مسألة على مسألة في عرضه **الفرق بين (إنْ)و (أنْ)**، حيث يقول: "**وهو ما كان بين (لو) و (إنْ) في أن أحدهما للماضي، والآخر للمستأنف**، تقول: أنتِ طالقٌ أن دخلت الدار، فيقع الطلاق

عند هذا الكلام . وتقول: أنتِ طالقٌ إن دخلت الدار، فلا يقع الطلاق عند انقضاء هذا الكلام ، ولكن يُترقّب الدخول ، فإن وقع منها طلقت، وإن لم يقع لم تطلق أصلاً، وذلك من قِبل أنَّ (إنْ) المكسورة شرط وطلب المستأنَف، فيترقّب وقوع الشرط ليجب به العقد. فأما " أنْ" المفتوحة فليست كذلك، وإنما المعنى: أنتِ طالقٌ لأن دخلت الدار، فدخول الدار قد وقع،وليست(أنْ) بشرط، وإنما هي علّة لوقوع الأمر، فإذا كانت العلّة قد وقعت، فقد وقع معلولها. وكأنه قال: أنت طالق؛ لأنك كلّمت زيداً، فبيّن لأي شيء طلّقها، فقد وقع الطلاق في هذا الكلام. وأمّا إن قال: أنت طالق إنْ كلّمت زيداً، فعلى الترقّب كما بيّنا."(٣٦)

ففى هذا الشاهد نجده يلجأ **للقياس** فى بداية المسألة، فقاس الفرق بين (إنْ) و (أنْ) بالفرق بين (لو) و (إنْ) من الناحية الزمنية. حيث أركان القياس هنا واضحة، **فالأصل**: الفرق بين (لو) و(إنْ)، **والفرع**: الفرق بين (إنْ) و (أنْ)، **والحكم** ذكره عندما عرض الأصل، **وهو وجوب الثانى لوجوب الأوّل**، ويوضّح **العلّة** بضربه مثالاً فقهيّاً موضّحاً حكم وقوع الطلاق بسبب اختلاف المعنى فى استخدام كل مِن (إنْ) و (أنْ). فبعد أن يلجأ **للتعليل** يشرع بالتفسير والتحليل، بضربه مثالين توضيحيّين، بأسلوب مبسّط تعليميّ، يجعل فهم الفرق بينهما بيّن. وهو يربط وقوع الحكم الشرعيّ للطلاق بمعانى الحروف . وهذا الربط بين النحو والحياة الاجتماعية يشعر بأهميّة الضلاعة بالحكم النحوي لمعرفة الحكم الشرعيّ.

وهو فى تعليله لِـ(أنْ) التى تكون بمعنى(لأن) بصريّ الهوى، حيث تبنّى رأيهم فى تفسيرها فى المنازل، دون أن يصرّح به، بعد أن كان قد عرض لرأي الكوفيين والبصريين فى معنى (أن) فى معانى الحروف، والذي انحاز له عندما أورد الرأيين دون أن يرّجح صراحة لرأي أصحابه، لكنه لمّح عندما استخدم الفعل(زعم)للكوفيين، و(قال) للبصريين، حيث قال:" وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (إذا)، قالوا ذلك في قوله - تعالى - :"عبس وتولّى أن جاءه

الأعمى"[عبس١ ،٢]، زعموا أن معناه:إذا جاءه الأعمى. وقال البصريون:(أن)ها هنا فى موضع نصب لأنه مفعول له، والتقدير: لأن جاءه." (٣٧)

وبهذا نرى أن الرمّانى نحويّ بامتياز، ومنهجه فى التفكير النحوي منهج واضح المعالم، ذو سمت مميّز، حيث ابتكر مصطلحات فى اللغة والنحو يحكمها المنطق. واستخدمها دونما حرج بقوّة المبدع المؤمن بآرائه، حيث يظهر فى ذلك نمط تفكيره غير المقلّد، وهو مولع بالقياس، رابط للسماع به كما بيّنت، يعرض المعانى ويشفعها بالأمثلة والشواهد القرآنيّة والشعرية، ولا يجد ضيراً فى ربط الحكم النحوي بالحكم الفقهىّ لإظهار براعة العربية، وهو يحلّل ويفسّر، وكذلك يعلّل، ويعنى بالعلة، حيث غطّت مستويات اللغة الأربعة: الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، والدلاليّة. وهو بصريّ الهوى، لكنه يخالف صحبه إن وجد رأي الكوفيين أظهر، ويخرج عن المذهبين برأي مستقل إن لم يقنعه الرأيان.

رحمه الله

ثبت المصادر والمراجع

١. ابن الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله ، أبو البركات ٥٧٧ هـ: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء.** ط٢ ، تحقيق : إبراهيم السامرائي . مكتبة الأندلس، بغداد ، ١٩٧٠م

٢. التوحيدي، علي بن محمد بن العباس ، أبو حيان ٤٠١ هـ : **الإمتاع والمؤانسة.** (د . ط) ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين . دار مكتبة الحياة ، بيروت ، (د . ت) .

٣. ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد ، أبو العبّاس : **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ٦٨١ هـ . (د . ط) ، تحقيق : إحسان عبّاس. دار الثقافة ، بيروت(د .ت).

٤. الرماني، علي بن عيسى بن علي ، أبو الحسن ٣٨٦ هـ :

ا – **رسالتان في اللغة : منازل الحروف والحدود** . (د . ط) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي . دار الفكر ، عمّان ، ١٩٨٤م .

ب – **معاني الحروف.** (د . ط)، تحقيق: عبد الفتاح شلبي . دار نهضة مصر، القاهرة، (د.ت).

٥.الزركلي، خير الدين : **الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين** . ط٦ ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ١٩٨٤م.

٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ : **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** . ط١ ، تحقيق : أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٧.الطنطاوي، محمد : **نشأة النحو العربي** . (د . ط) ، (د . د) ، (د ، ت) .

٨. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف ، أبو الحسن ٦٢٤ هـ : **إنباه الرواة على أنباء النحاة** . ط١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي، القاهرة ، ١٩٨٦م .

٩.المبارك ، مازن : **الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه** . ط٣ ، دار الفكر دمشق ، ١٩٩٥م .

١٠.أبو المكارم ، علي : **أصول التفكير النحوي** . (د . ط) ، منشورات الجامعة الليبية، ليبيا ، ١٩٧٣م .

الهوامش والإحالات :

(١) كذا ورد اسمه عند ابن الأنباريّ: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٢٣٤، والقفطيّ:إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٢٩٤، وابن خلّكان:وفيات الأعيان ٣/٢٩٩، والزركليّ: الأعلام ٣١٧/٤.

(٢) ولد ببغداد سنة ٢٩٦ هـ وقد ذكر هذا القفطي: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، وابن خلكان: وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٩ ، والزركلي: الأعلام ٣١٧/٤.

(٣) انظر تفصيل ذلك في : الرمانيّ:معاني الحروف ١٠٠.

(٤) انظر الرماني:رسالتان في اللغة. رسالة الحدود.

(٥) انظر : الرماني : رسالتان في اللغة ٥٢ .

(٦) انظر:نفسه ٨٤ .

(٧) ذكر هذا اللقب القفطيّ: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، وابن خلّكان: وفيات الأعيان٣/٢٩٩.

(٨) انظر: مازن المبارك : الرماني النحوي ٥٥.

(٩) ابن الأنباري: نزهة الألباء٢٧٩.

(١٠) أبو حيان التوحيدي : الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٢٩ حتى ١٣٣ بتصرف

(١١) ابن الأنباري : نزهة الألباء ٢٣٤ .

(١٢) نفسه٢٣٤

(١٣) مازن المبارك : الرماني النحوي ٤٥ .

(١٤) نظرة إحصائية إلى فهرس الأعلام في كتاب همع الهوامع للسيوطي مثلاً تكشف لنا ورود اسمه في الكتاب كاملاً ٢٢ مرة فقط، في حين ورد اسم السيرافيّ ٧٣مرّة، واسم أبي علي الفارسيّ ١٦٨مرّة.

(١٥) اين الأنباريّ:نزهة الألبّاء ٢٣٤، وكذا أورد القفطى فى إنباة الرواة٢/٢٩٤، والزركلىّ فى الأعلام٤/٣١٧.

(١٦) ومنها : شرح كتاب سيبويه، وقد حقّق مازن المبارك نماذج من هذا الكتاب وعرضها فى ملحق كتابه الرمانى النحوي فى ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، وشرح الأصول لأبى بكر بن السرّاج، وشرح الموجز لابن السرّاج، وشرح الجمل لابن السرّاج، وشرح الألف واللام للمازنى، ، وشرح الهجاء لابن السرّاج، وشرح المدخل للمبرد، وشرح المقتضب للمبرد، وشرح مختصر الجرمىّ، وشرح مسائل الأخفش الكبير والصغير، والخلاف بين سيبويه والمبرد.ونكت سيبويه، وأغراض سيبويه، والمسائل والأجوبة من كتاب سيبويه، وتهذيب أبواب كتاب سيبويه، وشرح الشكل والنقط لابن السرّاج.

(١٧) انظر : محمد الطنطاوي : نشأة النحو العربي ١٦ .

(١٨) انظر : علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي ١٥ ومحمد الطنطاوي : نشأة النحو العربي ٢١

(١٩) الرمّانيّ: رسالتان في اللغة. رسالة الحدود ٦٧.

(٢٠) الرمانيّ: حروف المعاني٣١

(٢١) الرمانيّ:معاني الحروف٣١ حتى٣٤

(٢٢) الرماني: معاني الحروف ٣٦.

(٢٣) الرمانيّ: رسالتان في اللغة. رسالة منازل الحروف ٢٤.

(٢٤) نفسه ٢٤.

(٢٥) الرماني: رسالتان في اللغة: منازل الحروف٢٤.

(٢٦) الرمانيّ: رسالتان في اللغة. منازل الحروف ٢٥.

(٢٧) نفسه:٥٧.

(٢٨) الرماني: معاني الحروف ١٣٠.

(٢٩) الرماني : معاني الحروف ٣٦.

(٣٠) القفطي:إنباه الرواة على أنباه النحاة٢/٢٦٧

(٣١) الرماني : رسالتان في اللغة . رسالة الحدود٦٦.

(٣٢) الرمانيّ: رسالتان في اللغة. منازل الحروف٦٠.

(٣٣) الرمانيّ: معاني الحروف ٧٧.

(٣٤) نفسه ١٠٢ .

(٣٥) الرمانيّ: رسالتان في اللغة. رسالة منازل الحروف ٦١..

(٣٦) الرماني: معاني الحروف ٧٣ .